



أبحاث في النظريات النقوديه

لهب عطا عبدالوهاب*: سرعة تداول النقود: بين النظرية الاقتصادية والتطبيق العملي

هناك اوجه عديدة يمكننا النظر من خلالها الى دور النقود في الاقتصاد. احد الواجه المهمة في التحليل النقدي الحديث هو العلاقة بين الدخل النقدي والمعروض النقدي، وهي العلاقة التي تعرف بسرعة تداول النقود.¹

ان هذه العلاقة بين الارصدة النقدية والتدفق الإنفاقي (او المدفوعات الكلية) يمكن تعريفها وقياسها بطرق متعددة، الا ان كلا من النظرية الاقتصادية والتجارب التطبيقية العملية توحيان بأن هذه العلاقة غير مستقرة عبر الزمن، اذ ان عرض النقد يمكن له ان يتغير بشكل كبير ومحسوس، في حين قد يبقى التدفق الإنفاقي او حجم المدفوعات النقدية المرتبطة به دون اي تغيير، وقد يحصل العكس كذلك.

ان التغيرات في سرعة التداول ذات أهمية كبيرة سواء تعلق الامر بالتحليل النظري أم بصانعي القرار الاقتصادي. كما ان التغييرات في معدلات سرعة تداول النقود ذات أهمية قصوى في رسم السياسات اللازمة لبلوغ مستويات الدخل الملائمة والمطلوبة، شأنها في ذلك شأن التغييرات في النقود.

سرعة تداول النقود: مفاهيم عامة

ما انفك المنظرون الاقتصاديون يعالجون المفهوم المعروف بـ"سرعة تداول النقود" Velocity of Circulation of Money والمضامين المرتبطة بها منذ ما يقارب الثلاثمائة سنة ونيف، ولذلك ما يبرره نظراً لأهمية المفهوم المذكور، حيث ان تغييراً معطى في كمية النقود سيكون له تأثير كبير ومتباين على كل من الاسعار والدخول اعتماداً على السلوك العام لسرعة التداول.

¹ هذا المقال هو تلخيص لأطروحة الكاتب لنيل شهادة الماجستير سرعة تداول النقود بين النظرية الاقتصادية والتطبيق العملي وقد نشر أطروحته بهذا العنوان (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999). وقد تناول الزميل مصباح كمال الجوانب التأمينية في هذا الكتاب في مقال بعنوان "ملاحظات أولية لعرض التأمين في السياق النقدي والمالي على هامش كتاب لهب عطا عبد الوهاب: سرعة تداول النقود بين النظرية الاقتصادية والتطبيق العملي"، نشر في موقع الشبكة: [مصباح كمال : ملاحظات أولية لعرض التأمين في السياق النقدي والمالي \(المحرر\)](#)



أبحاث في النظريات النقوديه

ان وضع اليد على تعريف "جامع مانع" لهذا المفهوم هو من الصعوبة بمكان، بيد ان ما هو متفق عليه بشكل عام هو ان سرعة التداول ما هي الا عبارة عن العلاقة بين نسبة التدفق النقدي خلال فترة زمنية الى الخزين النقدي في تلك الفترة.

الجدل النظري حول سلوك سرعة التداول

تحتل سرعة التداول موقعاً متبايناً في النظريات النقدية. ففي حين تمثل حجر الزاوية في النظرية الكمية Quantity Theory of Money التقليدية والقائمة على فرضية ثبات سرعة التداول، نجد ان النظرية الكينزية (نسبةً الى John Maynard Keynes, 1883-1946) تتخذ منها موقفاً مغايراً املتها ظروف الكساد الكبير وسلوك سرعة التداول المضطرب في الثلاثينات من القرن الماضي، بحيث جعلت من سرعة تداول النقود معاملاً غير ثابت على الاطلاق ولا يمكن التكهّن بسلوكه، ومن هنا يأتي اتخاذ المدرسة الكينزية نهجاً مغايراً في التحليل يعرف بأسلوب الدخل-الانفاق.

الا ان النظرية الكمية أعيد انبعائها من جديد على يد فريدمان (نسبةً الى Milton Friedman, 1912-2006) والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976) وزملائه في مدرسة شيكاغو والتي اصبحت تعرف بالنظرية الكمية المعاصرة، واخذ يطلق على اتباعها النقوديين The Monetarist، حيث احتلت سرعة تداول النقود من جديد القدر المَعْلَى في التحليل وإن كان بشكل مغاير للنظرية الكمية، فهم خلافاً للمنظرين الكميّين لا يعاملونها باعتبارها ثابتة عددياً، بل جرت معاملتها باعتبارها دالة مستقرة لعدد محدود من المتغيرات، ما يجعل من امكانية التنبؤ بسلوكها من السهولة بمكان، جاعلة من المعروض النقدي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي برمته.

سرعة تداول النقود في الاقتصادات النامية

تشترك البلدان النامية بمجموعة من السمات التي تنعكس بدورها على طبيعة الطلب على النقود فيها وما سيتركه ذلك من اثر على سرعة تداول النقود في هذا لاقتصادات. ولغرض الوقوف على طبيعة سرعة التداول في البلدان النامية سنعرض لما يلي:

اولاً: البناء المالي للتخلف



أبحاث في النظريات النقوديه

من اجل التعرف على البناء المالي للدول المتخلفة، لا مناص من دراسة الهيكل المالي للاقتصادات النامية والمتمثل بركيزته الاساسية، الاسواق النقدية، لما لها تأثير مهم على طبيعة الطلب على النقود في هذه البلدان من حيث:

1. ضيق نطاق الاسواق النقدية والمالية

تتميز الأسواق في البلدان النامية بالضيق والذي يرجع الى قلة التعامل بالأوراق التجارية، وقلة ما يصدر من اذونات الخزينة، واقتصار الاسواق المنظمة فيها اساساً على البنوك التجارية، وكلها او معظمها مؤسسات اجنبية يتركز نشاطها عادة في تمويل التجارة الخارجية.

كذلك يلاحظ ان سوق رأس المال في معظم البلدان النامية تتضح فيه كل معالم السوق الضيقة (محدودية البائعين والمشتريين) مما يفيد انخفاض حجم المبادلات - غياب المتعاملين الذين يتحملون مخاطر تقلبات القيمة الرأسمالية للسندات).

وفيما يتعلق بالسوق الخاصة بالسندات الحكومية، والتي تمثل أوسع سوق في البلدان النامية، يلاحظ ان أكثر من (80%) من السندات القابلة للتداول في الاسواق يحوزها البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين. بالإضافة الى ذلك، فإن اسعار السندات الحكومية يتم تدعيمها من جانب البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة.

ويرجع ضيق الأسواق المالية في البلدان النامية الى عدم انتشار الشركات المساهمة، وضعف الوعي المالي للأفراد، وقلة المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع موارد الادخار القومي وتوظيفها في الاسهم والسندات وغيرها من ادوات الائتمان طويل الأجل، وعدم توفر الاسواق التي تكفل الاوراق المالية وتهيئ لها درجة عالية من السيولة.

ويمكننا تفسير هذه الظاهرة -ضعف الأسواق المالية والنقدية- بحقيقة ان الاسواق المالية هي ظاهرة من ظواهر الاقتصادات الصناعية المتقدمة أكثر منها ظاهرة للأقطار النامية، حيث تشير اغلب الشواهد المتوفرة الى انه كل ما زاد تقدم الاقتصاد زاد التعامل بالموجودات المالية.



أبحاث في النظريات النقوديه

الى جانب ذلك، فإن نقص المعرفة الفنية بآلية الاسواق المالية واحتمال الخسارة فيها يجعل الافراد في هذه البلدان يعزفون عن التعامل بالموجودات المالية ويفضلون عليها الموجودات الطبيعية التي تكون حيازتها على الاغلب اقل خطورة وضمن ربحاً. ومن ناحية اجتماعية فإن امتلاك موجودات طبيعية كالعقارات والاراضي والسلع المعمرة يكون أكثر تأثيراً على مركز الفرد الاجتماعي من امتلاك الاوراق المالية في الاقتصادات النامية خلافاً لما هو سائد في الاقتصادات الصناعية المتقدمة.

2. الازدواجية أو الثنائية المالية (Dualism Financial)

ان من أهم الملامح الاساسية للبلدان النامية "ثنائيتها أو ازدواجيتها الاقتصادية" بمعنى تواجد وتعايش قطاع حديث "مُنقَد" وقطاع تقليدي غير منقَد داخل الاقتصاد المحلي. ويلاحظ ان القطاع الحديث او المنقَد يشتمل بدوره على الاسواق النقدية المنظمة والاسواق النقدية غير المنظمة. وهذا الوضع يطلق عليه عادة تعبير "الازدواجية" او "الثنائية المالية".

وتشمل السوق النقدية المنظمة عادة على البنك المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين.

وتعد هذه السوق على درجة من النمو والتطور، وعلى عكس الوضع في السوق غير المنظمة والتي تعد في حد ذاتها سوقاً غير متجانسة، حيث تضم المرابين والتجار واصحاب المتاجر، الاصدقاء والاقارب، ملاك الاراضي، والذين يخرجون عن نطاق التحكم والرقابة المباشرة للبنك المركزي.

3. مدى استخدام النقود وتقدم العادات المصرفية

يلعب ضعف الاعراف المصرفية Banking Habits المتأتي من حداثة النظم المصرفية ومحدودية نشاطها في هذه الدول دوره في زيادة مقدار الطلب على العملة قياساً الى مقدار الطلب على الودائع الجارية والحجم الكلي للطلب على النقود. أو بتعبير آخر، فإن اقتصادات البلدان النامية هي ذات نسبة نقدية منخفضة، بمعنى ان نسبة عرض النقد الى الدخل القومية فيها هي منخفضة عموماً اذا ما قورنت بتلك النسب السائدة في الاقطار الاكثر تقدماً، كما ان العملة المتداولة فيها تؤلف حوالي (50%) او يزيد من عرض النقد في حين تبلغ أقل من ذلك بكثير (حوالي 25%) في البلدان ذات الدخل المرتفعة نسبياً ومن هنا فإن العملة المتداولة في البلدان النامية تحتل المركز الذي احتلته الودائع النقدية المصرفية في البلدان المتقدمة كوسائل دفع ومبادلة وكمستودع للقيم.



أبحاث في النظريات النقوديه

ان النظام المصرفي في اقتصاد ما ينمو عندما تتأصل العادة المصرفية او الوعي المصرفي في نفوس الافراد وعندما تنتشر المؤسسات المصرفية في شتى ربوع البلاد في الاقتصادات التي يوجد فيها قطاع خاص. وان ما يراد بـ"الوعي المصرفي" هو زيادة ميل الافراد الى التعامل مع البنوك بفتح الحسابات الجارية التي يستطيع الافراد السحب عليها بواسطة الشيكات، والتي تعتبر أرصدة هذه الحسابات أحد المكونات الرئيسية من مكونات عرض النقد في الاقتصاد الوطني.

ولغرض الحكم على درجة نمو النظام المصرفي في أي بلد من البلدان يتم الاسترشاد غالباً بجملة مؤشرات رئيسية ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً والتي يمكن اجمال اهمها كما يلي:

1. مقدار تغلغل العادة المصرفية في نفوس الافراد ومدى انتشار المؤسسات المصرفية في عموم البلاد.
2. مدى نمو وتوسع فعاليات المؤسسات المالية الوسيطة، وبشكل خاص المصارف الاختصاصية والتي تلعب دوراً مهماً في توجيه الائتمان لبعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية حينما تنحصر فعاليات المصارف التجارية في حدود الائتمان التجاري قصير الاجل.
3. مدى فاعلية وسائل البنك المركزي في توجيه الائتمان بمجموعه أو تفضيلاته.

مما تقدم، يتبين لنا ان الوعي المصرفي (العادة المصرفية) انما يتمثل في ارتفاع نسبة الودائع الجارية الى جملة أنواع النقود، وفي ارتفاع المدفوعات التي تستخدم الشيكات بالقياس الى جملة المدفوعات النقدية، والذي يتوقف بدوره على عادات المجتمع الخاصة بتسوية المدفوعات، وعلى انتشار المؤسسات المصرفية فيها.

ولما كانت سرعة تداول النقود تتأثر الى حد ما بالترتيبات المالية في اقتصاد ما، وفي الاقتصادات النامية بوجه الخصوص فإن العادات النقدية يمكنها ان تتغير بشكل جذري عبر مراحل التنمية الاقتصادية طويلة الاجل، اذ تشير احدى الدراسات عن كل من سنغافورة وماليزيا الى حدوث تغير مستمر وبطيء في العادات النقدية لدى الافراد والشركات للفترة من عام 1950 وحتى عام 1969 والتي افضت الى احداث زيادة في سرعة التداول نتيجة للزيادة الأنية والسريعة في عدد فروع المصارف. اذ ان زيادة الاخيرة كان من نتائجها تقديم خدمات مصرفية في أماكن نائية لم تكن متاحة سابقاً.



أبحاث في النظريات النقوديه

ان التأثير الذي يولده التوسع في عدد فروع المصارف على سرعة تداول النقود يمكننا ادراكه بالمثال التوضيحي التالي:

عدد الحسابات	قيمة الودائع (بالدينار)	الحركة الاجمالية للودائع (بالدينار)	سرعة التداول
1	15	0	0
2	30	5	1 — 6
3	45	10	2 — 9

ابتداء هناك حساب واحد فقط في هذا الاقتصاد (الافتراضي) والذي يحتوي على وديعة جارية مقدارها (15) ديناراً وبحركة اجمالية مساوية للصفر. فإذا افترضنا انه نظراً لانتشار عدد فروع المصارف تم فتح حساب ثانٍ مما يؤدي الى زيادة المبالغ المودعة الى (30) ديناراً بحيث ان المبالغ المتداولة في المبادلات بين الحسابين ستعادل الان خمسة دنانير.

ومع فتح حساب ثالث لاستمرار التوسع في عدد فروع المصارف فإن المبالغ الكلية المودعة سترتفع الى (45) ديناراً كما ستزيد المبالغ المتداولة الى عشرة دنانير. ويتضح لنا من المثال الافتراضي أعلاه ان سرعة التداول قد ازادت من :

$$0.167 = 6/1 \text{ إلى } 0.222 = 9/2 \text{ نتيجة فتح حساب ثالث.}$$

وهكذا فإن التوسع في عدد فروع المصارف وانتشارها على نطاق واسع في الدول النامية سيكون له اثر إيجابي في تحسين كفاءة استخدام النقود مما يتيح انتقال الارصدة النقدية بشكل أسرع داخل الاقتصاد القومي.

ثانياً- سرعة التداول الداخلية في البلدان العربية



أبحاث في النظريات النقوديه

ان المعضلة المالية التي تواجه البلدان العربية ، خاصة غير النفطية منها، هي الافتقار الى موارد مالية كافية لمواجهة متطلبات التنمية لديها، وافتقارها الى الوسائل المالية اللازمة للتحكم في الموارد الحقيقية التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاقتصادي، فقلة الادخارات والاستخدام غير الكفؤ لها ، والوسائل المالية القليلة المتاحة لتوجيهها نحو القطاعات التنموية والإنتاجية تعوق تكوين رأس المال بالمعدلات التي تتطلبها عملية التنمية فيها.

ولغرض التعرف على سرعة التداول الداخلية للنقود في البلدان العربية، لا بد من معرفة درجة النضج المالي Financial Deepening لهذه الأقطار .

إن النضج المالي لاقتصاد ما يمكن قياسه من خلال المؤشرات التالية:

1. ان يتوافر جهاز مصرفي واسع ذو موجودات لا تقل عن عُشر الثروة القومية.
2. ان ينجز قسم كبير من الاعمال عن طريقه مشروعات أو شركات مساهمة، مع فوائد عالية على السندات من الصنف الممتاز.
3. ألا يقل متوسط الادخار فيه عن عشر الدخل اليومي.
4. أن تشكل الأرباح غير الموزعة مصدراً أساسياً لتمويل التوسع في المشروعات.

ولا تتوفر هذه الشروط عموماً في البلدان العربية وذلك لانخفاض دخولها القومية، وضآلة مدخراتها بالإضافة الى تدني معدل التراكم الرأسمالي ، مما يحد من النمو الاقتصادي .

ولتفسير التباين في سرعة تداول النقود في البلدان العربية، يمكننا الاستعانة بدرجة النضج المالي في الاقتصادات العربية من خلال توظيف هيكل عرض النقد ودرجة الكثافة المصرفية. اذ نجد أن الودائع المصرفية في بلدان دول مجلس التعاون الخليجي تربو على 70% - باستثناء سلطنة عمان التي لم تزد الودائع المصرفية فيها عن 50% - في حين سلك هيكل عرض النقد في الاقتصادات العربية غير النفطية سلوكاً مغايراً جداً، إذ تباينت الودائع المصرفية بين 37.5% كحد ادنى في لبنان و 48.5% كحد اقصى في مصر.

بعبارة أخرى، فإن المرونة الداخلية للطلب على الموجودات المالية وبالذات الودائع المصرفية في دول الخليج العربية هي اكبر بكثير من المرونة الداخلية للطلب على



أبحاث في النظريات النقوديه

العملة. في حين لا تزال المرونة الدخلية للطلب على العملة اكبر بكثير من المرونة الدخلية للطلب على الودائع المصرفية في الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

أما درجة الكثافة المصرفية - والتي يتم احتسابها على أساس عدد الفروع لكل 10,000 نسمة - الكثافة المصرفية = عدد الفروع $\times 10,000$ / عدد السكان فتشير كذلك الى اختلاف ملحوظ بين الدول العربية. اذ في حين تزيد درجة الكثافة المصرفية عن 1.0 في كل من لبنان، ودولة الامارات البحرين، وسلطنة عمان، تقل عن 1.0 بقليل في كل من الأردن، والكويت، وقطر، والسعودية، وتنخفض الى دون 0.25 في كل من مصر وسوريا.

ان التباين في درجة الكثافة المصرفية يمكن أن يعزى الى الاختلاف في درجة تطور العادات المصرفية ومدى الحوافز المعطاة من قبل المصارف، بالإضافة الى الضغوط التضخمية وانخفاض أسعار الفائدة على الودائع مما يقلل من جاذبية الودائع المصرفية الادخارية.

ان التباين في سرعة تداول النقود في البلدان العربية للفترة الممتدة من 1983-1995، يمكن ادراكه الان بعد معرفة النضج المالي لهذه الأقطار. اذ تراوحت سرعة التداول في المجموعة الأولى (دول مجلس التعاون الخليجي) بين 11.68 كحد أعلى في سلطنة عمان و 3.14 كحد ادنى في السعودية، كما نلاحظ اتجاهها نحو الانخفاض المستمر لكل دولة من الدول هذه المجموعة على حدة، ويعكس ذلك حقيقة ان معدلات التوسع في المعروض النقدي هي اعلى من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية (بلاد الشام ومصر) فقد تراوحت سرعة التداول ما بين 0.72 في سوريا كحد ادنى و 4.62 في مصر كحد أقصى. ويلاحظ أن سرعة التداول لم تأخذ مساراً مميزاً في دول تلك المجموعة بل كانت عرضة للتقلبات، ويعكس ذلك نمطاً غير متسق للتغير في المعروض النقدي مقارنة بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً- تحديد الاتجاه العام لسرعة التداول

بقى علينا الان ان نجيب عن تساؤل أخير ويتمثل في تحديد "الاتجاه العام" لسرعة التداول في البلدان النامية وتأثير هذا الاتجاه على فاعلية السياسة النقدية وتنفيذها.



أبحاث في النظريات النقوديه

ان من اولى الدراسات المعنية بتحديد الاتجاه العام لسرعه التداول هي تلك التي قام بها Milton Friedman عن الاقتصاد الامريكي، والتي امتدت لفترة تقارب القرن من الزمن (1867-1954)، حيث ربط فيها السلوك العام لسرعة التداول بالدخل الفردي الحقيقي، اذ خرج بفرضية مفادها: انه مع الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل، فإن المعروض النقدي يزداد بمعدلات أكبر من الزيادة في الدخل النقدي الامر الذي سيعني اتجاه سرعة التداول نحو الانخفاض على المدى الطويل.

وقد عزز من هذا الرأي دراسات سرعة التداول الدولية المقارنة التي قام بها فريق من الباحثين في نهاية الستينات وأوائل السبعينات، والتي ربطت هي الأخرى الاتجاه العام لسرعة التداول بمعدلات النمو في الدخل الفردي.

الا ان الاتجاهات الحديثة في التحليل تنحو منحى مغايراً، حيث تصب توكيدها على أثر العوامل المؤسسية Institutional في تفسير الاتجاه العام لسرعة التداول.

الخلاصة والاستنتاجات

إن الدور المتباين الذي احتلته سرعة التداول في كل من التحليلين النقودي والكينزي قد انسحب بدوره على السياسات المتضادة التي تبناها كل من المدرستين. فمن جانب يأتي ايمان النقوديين بوجود علاقة مباشرة بين عرض النقد والناتج القومي. وحلقة الوصل المهمة في هذه يجسدها استقرار سرعة التداول. ونتيجة لذلك، فإن السلطات النقدية يمكنها إحداث الزيادة المرغوبة في حجم الانفاق المطلوب بلوغه من خلال تكيف المعروض النقدي لسرعة التداول المعطاة مما يجعل السياسة النقدية اداة لازمة وضرورية للسيطرة على الفاعلية الاقتصادية. اما دور السياسة المالية كأداة من أدوات التثبيت فقد تم تهميشها، حيث أن الرأي النقودي يقرر ان أي توسع مالي (غير مصحوب بتوسع نقدي) وان كان له بعض التأثير على الدخل القومي في المدى القصير الا انه على المدى الطويل "سيزاحم" أو يحل محل بعض مكونات الانفاق الاستثماري الخاص بحيث ان الدخل الحقيقي سيبقى على حاله دون تغيير وهو ما يعرف في الادبيات الاقتصادية بأثر التزاحم The Crowding Out Effect

اما في الجانب المقابل يجد الكينزيون ان آلية الانتقال للسياسة النقدية هي آلية غير مباشرة، بمعنى ان التغيير في عرض النقد يمكن ان يؤثر على الانفاق الكلي فقط اذا أدى ذلك الى حدوث تغيير في معدلات الفائدة، ومن هنا يأتي انكارهم للعلاقة المباشرة



أبحاث في النظريات النقوديه

بين عرض النقد والانفاق. فالعلاقة بين العرض النقدي والنتائج (خلافاً للنقوديين) هي علاقة متغيرة نظراً لأن التقلبات في سرعة التداول قد تبطل مفعول أي تغيير في المعروض النقدي بخلاف الأدوات المباشرة للسياسة المالية (التغيير في الانفاق الحكومي و/أو التغيير في معدلات الضريبة) والتي يمكنها إحداث تأثير مباشر وقابل للتقدير على الناتج.

إن وضع حد فاصل للجدل النظري بين اقطاب المدرستين وما تمحض عنه من انتهاج سياسات متباينة لا يمكننا بلوغه للهوة السحيقة التي تفصل بينهما.

فإذا ما تركنا الجدل النظري جانباً، يمكننا - رغم ذلك - القول ان ما هو متفق عليه الان وعلى نطاق واسع، ان عرض النقد، وخاصة في الدول ذات الأسواق المالية المتطورة، أضحي لها بعدان: حجم الكتلة النقدية وسرعة تداولها. وعليه فإن سرعة تداول النقود لا مناص من أخذها في الاعتبار من الناحية العملية وذلك عند رسم السياسات وتنفيذها بغض النظر عن المشارب المختلفة التي ينهل منها صانعو القرار.

اما البلدان النامية، والتي تشترك غالبية اقتصاداتها بعدد من السمات المميزة والتي تمثل أهمها في ضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية وبالتالي، ضعف أهمية الموجودات المالية فيها، بالإضافة الى ذلك تعايش نوعين من الاسواق النقدية فيها، الأسواق النقدية المنظمة والأسواق النقدية غير المنظمة والأهم من كل ذلك، تشترك غالبية هذه الدول في ضعف العادات المصرفية، والمتأتي من حداثة النظم المصرفية ومحدودية نشاطها.

إن هذه العوامل مجتمعة ستعكس بدورها على طبيعة سرعة التداول في الاقتصادات النامية، حيث الاتجاه العام لسهولة التداول فيها هو اتجاه تنازلي، والذي يمكن ان نجد تفسيره في عملية التقييد في هذه البلدان والتي ترافقها عمليتان متداخلتان:

- 1- انتقال الاقتصاد من اقتصاد المقايضة الى اقتصاد نقدي وما يتمخض عنه من زيادة استخدام النقود لأغراض تسوية المعاملات.
- 2- نمو المصاريف التجارية وانتشارها.

ان الاتجاه التنازلي هذا لسهولة التداول في هذه البلدان سينعكس بدوره على تنفيذ السياسة النقدية، اذ سيعني الامر عند ذلك ان بمقدور السلطات النقدية في البلدان النامية زيادة المعروض النقدي وتمويل مدى واسع من العمليات الاستثمارية دون ان تخلق



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أبحاث في النظريات النقوديه

ضغوطاً تضخمية في الاقتصاد (وعلى السلطات النقدية في الاردن ان تعي هذه الحقيقة) وذلك بخلاف ما هو عليه الامر في الدول الصناعية المتقدمة حيث الاتجاه العام لسرعة التداول فيها - كقاعدة - هو ذو اتجاه تصاعدي ناجم عن الرقي المالي الذي بلغته. وهكذا فإن سلوك سرعة التداول فيها قد يحد من فاعلية السياسة النقدية، بل وقد يبطلها، خاصة عند تبني السلطات النقدية سياسة انكماشية نظراً للحكم الكبير المتاح من الموجودات البديلة للنقود والذي يمكننا ان نجد تفسيره في النمو الهائل للمؤسسات المالية الوسيطة خاصة خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، حيث ما برحت هذه المؤسسات تطور ادواتها الائتمانية وتبتكر ما هو جديد منها. ■

(*) اقتصادي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة

إلى المصدر. 19 حزيران 2023

<http://iraqieconomists.net/ar/>